

مقابلات

الأزمة السياسية الفلسطينية

والتطورات الراهنة

(حوار مع موسى أبو مرزوق*)

أجرى الحوار: ماجد كيالي**

■ هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية" ترحب بالدكتور موسى أبو مرزوق، ويسرها أن تبدأ هذا الحوار معكم بالسؤال التالي: لماذا اختارت حركة "حماس" تأليف حكومة من لون واحد، ولم تذهب نحو تأليف حكومة من شخصيات وطنية قريبة منها، تخضع لرقابتها وتوجيهها ومحاسبتها، إذ كان من الممكن أن يجنبها هذا الخيار التزامات السلطة وتبعاتها السياسية التي تتعلق بالمفاوضات، أو التي تتعلق بالاحتكاك بسلطات الاحتلال الإسرائيلي؟

□ منذ أن كانت حركة "حماس" في المعارضة طرحت قضية المشاركة السياسية، والمشاركة في القرار الفلسطيني، اعتقاداً منها أن المرحلة الراهنة تحتاج إلى جميع الفلسطينيين ليتحملوا تبعاتها ومسئولياتها. وبالتالي عندما شاركنا في الانتخابات كان أحد أهم البنود التي طرحناها بند المشاركة السياسية. وقد قررنا الدخول في المجلس التشريعي، بعد أن كنا قاطعناه سابقاً، على أساس قناعة فحواها: ليكن هناك مشاركة سياسية فاعلة، وحماية لخيارات الحركة من خلال المؤسسة التشريعية، سواء أكانت خيارات المقاومة أم الخيارات المتعلقة بالقضايا السياسية والمجتمعية الأخرى. وهكذا فحينما نجحت الحركة فتحت باب الحوار لتأليف حكومة ائتلاف وطني مع جميع الكتل البرلمانية، الممثلة في المجلس التشريعي، حرصاً منا على تأليف حكومة وحدة وطنية. لكننا ووجهنا بقرار الإخوة في حركة "فتح" بعدم المشاركة. وفاقمت هذا الأمر الضغوط التي مارستها الإدارة الأميركية في هذا الاتجاه. المشكلة أن الكتل البرلمانية الأخرى لم تكن واسعة التمثيل في المجلس، ومع ذلك دخلنا في حوارات مع جميع الكتل الممثلة ولو بعضو واحد. وقد اتضح لنا أن معظم الكتل ليس لديه خلاف معنا بشأن البرنامج، لكن عدم قبوله المشاركة في الحكومة يعود إلى ضغوط داخلية وخارجية مورست في الساحة الفلسطينية.

■ سؤالي هو: لماذا لم تذهب حركة "حماس" إلى تأليف حكومة من شخصيات وطنية ذات كفاءة وتكون مغطاة من الحركة نفسها؟

□ كان هذا أحد الخيارات المتاحة أمام "حماس". وقد ناقشنا هذا الموضوع مع عدد من الشخصيات، لكننا في هذا الأمر نرى، أولاً، أن أي حكومة تأتي إلى السلطة هي حكومة عليها مسؤوليات وليس لها صلاحيات. ثانياً، هذه حكومة سياسية، لا مجرد حكومة خدمات. ومعلوم أن الخدمات كلها متعلقة بالعدو، وهو الذي يقرر تسييرها أو توسيعها أو تضييقها. وبالتالي فإن القرار هنا سياسي لا فني. ثالثاً، في ظل الصراع السياسي، وفي ظل وجود فلتان أمني، فإن أي وزير إن لم تكن له شوكة لا يستطيع أن يقوم بإدارة أعماله. وبالتالي فمسألة الوزير المستقل سيكون فيها كثير من المظالم. رابعاً، حاولنا أن نختار أكبر عدد من المستقلين في الحكومة، حتى إننا توجهنا إلى وزراء سابقين، لكننا جوبهنا بالرفض بسبب الضغوط الداخلية والخارجية. وبصورة عامة، فإن مشكلة المستقل في الساحة الفلسطينية يجب أن نضعها في موضعها، فما بالك إذا كان هذا المستقل من "التكنوقراط"؟ أي مجرد رجل مستغرق في مجاله العلمي والأكاديمي، وليس مسموحاً له بأن يكون حراً في تطبيق علمه وخبرته في القضايا الاختصاصية.

■ إذا كانت حركة "حماس" تعارض اتفاق أوسلو، فكيف وفقت بين ذلك وبين تبعات وجودها في الحكومة؟

□ هذا سؤال مهم، يرجعنا إلى قرار "حماس" بالمشاركة في تحمل مسؤوليات السلطة. فنحن نعرف أن الحكومة والمجلس التشريعي والرئاسة جاءت كلها نتيجة اتفاق أوسلو، وكان قرار "حماس" رفض المشاركة في أول مجلس تشريعي، لأن المشاركة في ذلك الوقت كانت تعني الإقرار بهذا الاتفاق. أما في الانتخابات الجديدة فكان هناك توافق مع هيئة المجلس التشريعي من جانب، ومع "فتح" من جانب آخر، على أن يكون هناك تعديل للقوانين واللوائح الناظمة لانتخابات المجلس التشريعي. وهكذا فقد شاركت الفصائل كلها في الانتخابات، باستثناء الجهاد الإسلامي، وفق برامجها السياسية ورؤاها السياسية، ومنها قائمة "حماس" التي تبنت برنامجاً سياسياً يتضمن ثوابت وطنية وإسلامية واضحة، تتعلق بوحدة أرض فلسطين وشعبها، وعلى قاعدة الحق في المقاومة. وكانت هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي، وبالتالي لم تكن ملتزمة بالنظم واللوائح التي صيغت في اتفاق أوسلو. وهذا ما أثبتته النتائج، إذ إن الشعب الفلسطيني فوض إلى حركة "حماس" قيادة مرحلته السياسية وفق برنامجها، الأمر الذي استدعى منها تغيير قرارها استجابة لهذا التفويض.

■ هذا يعني أن الفوز بهذه الأغلبية شكل مفاجأة لكم. هل هذا ما استدعى التغيير؟

□ نعم، كان ثمة مفاجأة استدعت تغيير القرار، لأنه لو لم نشارك في تأليف الحكومة لكننا سنحمل كامل المسؤولية من خلال الأغلبية في المجلس التشريعي. نحن نعلم أن مشكلات كثيرة ستواجه هذه الحكومة، أبرزها موقف الحكومة الإسرائيلية من "حماس" وحكومتها، وكذلك موقف الولايات المتحدة، التي لم تكن وسيطاً نزيهاً في أي لحظة من اللحظات، وهي دائماً إلى جانب عدونا. مهما يكن الأمر، فإن هذا الخيار الذي وضعه الشعب الفلسطيني حقق ثلاث مسائل في آن واحد: أولاً أنه بين للعالم كله أن المسار السياسي الذي فرض على الشعب الفلسطيني لا يصلح له، وأنه صوت لمشروع آخر؛ ثانياً أكد أنه الشعب الفلسطيني غير راض عن هذا التحالف غير النظيف مع الإدارة الأميركية، وأنه لا يريد لهذه الإدارة أن تكون فاعلة في القرار الفلسطيني، وإنما يرغب في استعادة مركز القرار مجدداً إلى منطقتنا العربية الإسلامية. ونحن نعتقد أن هذه النقطة مفيدة لشعبنا؛ ثالثاً تأكيد خيار المقاومة وبرنامج الحركة في الإصلاح ومحاربة الفساد.

■ ثمة في هذه الإجابة إشكالتان: الأولى أن "حماس" ستجد نفسها، وهي في الحكومة، معنية بإدارة شؤون الشعب، حيث هناك شبكة من العلاقات الأخطبوطية التي تربط الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالكيان الإسرائيلي، من الكهرباء إلى الماء إلى الطاقة إلى التمويل إلى الدخول والخروج، الأمر الذي سيضطر "حماس" إلى الاحتكاك بالطرف الإسرائيلي؛ الإشكالية الثانية - مع عدم تقليلنا من الفوز الانتخابي لحركة "حماس" - تنبثق من الانتخابات الرئاسية التي جرت قبل عام، ونجم عنها فوز مرشح "فتح"، وهو الرئيس محمود عباس. فنحن هنا، في الواقع، إزاء برنامجين، علماً بأن برنامج أبو مازن كان في غاية الوضوح، فهو يتطلع إلى قيام دولتين عبر الحل التفاوضي، مع رفض عسكرية الانتفاضة. كيف ترون الوضع؟

□ بالنسبة إلى الإشكالية الأولى، نحن شعب تحت الاحتلال، ومقومات الحياة كلها مرتبطة بالاحتلال، حيث السيادة على كل شيء وعلى الأرض هي لإسرائيل. هذا هو الإشكال الأساسي. نحن رضينا بأن تكون هناك سلطة بكل مكوناتها مع استمرار واقع الاحتلال. ولذلك قررت الحكومة في يومها الأول السماح لجميع الوزراء بأن يتعاملوا مع نظرائهم في الجانب الآخر لحل المشكلات اليومية. ليس ثمة مشكلة في أن يكون هناك تعامل في كل القضايا الحياتية. وبالمناسبة، هذا التعامل ليس جديداً. فقبل أوسلو كان الناس يتعاملون مع الاحتلال في معظم ظروف حياتهم، أكان ذلك في تعاملاتهم اليومية أو في تعليمهم أو صحتهم أو معاشهم. هذه القضية لم يكن فيها مشكلة.

■ وماذا عن الإشكالية الثانية، أي الشرعيتين؟

□ النظام السياسي الفلسطيني ليس برلمانياً ولا رئاسياً وإنما هو نظام مختلط، والصلاحيات فيه موزعة بين رئيس السلطة والحكومة ورئيسها. فإذا كانت الرئاستان من حزب واحد لا تقع أي مشكلات، لأن البرنامج الحاكم

هو برنامج واحد. وإذا وجد برنامجان هناك أعراف، حيث أن البرنامج الأخير في الانتخابات هو البرنامج المهيمن، لأنه الاستفتاء الأخير للشعب. وبالتالي لا نستطيع أن نقول إن البرنامج الرئاسي موازن ومكافئ لبرنامج الحكومة، أو لبرنامج "حماس" في المجلس التشريعي. ثانياً، لم يكن هناك تنافس في الانتخابات الرئاسية على البرامج، وإنما كان التنافس على الأشخاص. أما في انتخابات المجلس التشريعي فكان هناك برنامج واحد يتحدث عن مقاومة وعن فلسطين التاريخية، ولا يتحدث عن الشرعية الدولية، ولا عن الشرعية العربية، ولا عن حل من خلال القرارات الدولية، وهو برنامج "حماس"، في مقابل برامج أخرى تحدثت عن شرعية عربية وشرعية دولية ودولتين، وما إلى ذلك. الآن حينما اختار الشعب الفلسطيني برنامج "حماس" اختاره عن وعي، وعلى أساس التحدي لإسرائيل والولايات المتحدة. فقد كان ثمة ضغوط خارجية على الشعب الفلسطيني كي لا يختار "حماس". ليس هذا فحسب، إذ كان هناك تشجيع للبرامج الأخرى، ولا نريد التفصيل في هذا الموضوع. لكنني أقول إن الشعب الفلسطيني اختار برنامج حركة "حماس" عن وعي، وهذا البرنامج هو الخيار الأخير. لذا فهذا البرنامج هو الذي يجب أن يهيمن. مع ذلك ثمة اختصاصات بين الرئاسة والحكومة، ويجب أن يلتزم كل طرف اختصاصه، ويجب أن تحل المشكلات عن طريق الحوار.

■ هناك واقع من التعادل بين "فتح" و"حماس" في الانتخابات تبعاً لعدد الأصوات التي نالها كل طرف، وهو ما يعني أن ثمة نوعاً من التعادل في تفضيل الفلسطينيين لبرنامج "فتح" أو لبرنامج "حماس". وفي المقابل، ثمة من يفسر هذه الازدواجية بأن الشعب الفلسطيني صوت في الانتخابات الرئاسية لبرنامج أبو مازن السياسي، لأنه كان في غاية الوضوح، وأنه عاقب "فتح" والسلطة على مسلكيتها وفسادها وتفردتها بالقرار حينما منح "حماس" أغلبية أصواته. كيف تنظرون إلى هذا الرأي؟

□ صحيح. فالفارق في الانتخابات على القائمة النسبية لمصلحة "حماس" كان عضواً واحداً، لكن أنت تعرف أن النتائج في النظم الديمقراطية تتأسس على فوز أي حزب على آخر بعدد من الأصوات ولو كان محدوداً.

■ أنا أتحدث عن إشكالية البرنامجين، فثمة نوع من التعادل بينهما بغض النظر عن الأصوات. اليوم لا يوجد عندنا تعددية، فقد غابت أو تآكلت، وبات لدينا قطبية ثنائية، أي طرفان متعادلان في القوة والأصوات. وفي العمل السياسي، وفي حركة تحرير وطني، يجب الأخذ في الاعتبار أهمية تشكيل قواسم مشتركة.

□ أنا معك في مسألة الثنائية. لكن الثنائية ليست مقصورة على الساحة الفلسطينية، بل هي السمة الأغلب في الديمقراطيات الحديثة. الآن القوى الأبرز في الولايات المتحدة الأميركية، أو في كندا، أو في معظم الديمقراطيات الحديثة، محصورة بحزبين كبيرين، وثمره أحزاب صغيرة، غير أنها في النهاية لا تشكل ثقلاً. لكن ثمة معايير تحكم الديمقراطية. وهذه المعايير هي التي نريدها أن تكون حاکمة في الواقع الفلسطيني أيضاً، مع الأخذ في الاعتبار الاحتلال واستحقاقاته. أعتقد أن المخرج من الأزمة الراهنة يتطلب إيجاد مساحة من القواسم المشتركة، ونحن في مرحلة تحرير وطني نحتاج إلى المجموع الوطني كله، لا إلى القطبين فحسب. نحن الآن، وهذا كان تقويمنا منذ البداية، لا نعيش مرحلة الدولة، أو مرحلة السلطة؛ نحن نعيش مرحلة تحرر تقضي بتحشيد الجهود لتحقيق الأهداف الوطنية.

إصلاح منظمة التحرير وتفعيلها

■ حسناً، لكن من المعروف أن "حماس" تشترط للانضمام إلى منظمة التحرير إصلاح هذه المنظمة. السؤال: كيف رضيت بالانخراط في السلطة قبل فك ارتباطها باتفاق أوسلو؟ أما كان الأولى بحركة "حماس" أن تنخرط في المنظمة، التي هي بمثابة كيان يمثل الشعب الفلسطيني، بدلاً من انخراطها في السلطة على الرغم من أن هذه السلطة مرتبطة باتفاق أوسلو؟

□ هناك اختلاف في هذين الوضعين. العالم كله يحاول جاهداً أن يركز على السلطة، وعلى الكيان الناشئ. وثمة توجه إقليمي ودولي فحواه أن تنحسر مكانة منظمة التحرير لمصلحة السلطة. حتى إن بعض القيادات الفلسطينية باتت تعمل على تآكل مكانة المنظمة لمصلحة السلطة. وقد واجهنا في "حماس" ضغوطاً كبيرة وحقيقية من الفلسطينيين في الداخل للمشاركة في العملية الانتخابية. في تقديرنا، بعد هذه المرحلة الطويلة من تجربة السلطة الفلسطينية، وفشل برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أنه لا بد من مواجهة الوضع. ونحن مستعدون لأن يكون الناخب الفلسطيني أينما وجد هو الحكم فيما يتعلق بالتمثيل داخل منظمة التحرير وغيرها. وفي أي حال، فإن مسألة انخراطنا في المنظمة لم تكن مشكلة لدينا. فنحن كنا نسعى في الأعوام الأخيرة لأن نكون جزءاً منها، لكن كان هناك ممانعة من الآخرين لاعتبارات تخصصهم، وتستطيع أن تسألهم بالتفصيل عنها.

■ لكن ألم يكن لديكم شروط معينة للانضمام إلى المنظمة، مثلاً حجم التمثيل في هيئاتها؟

□ فيما يتعلق بالتمثيل وحجمه، بحثنا في هذا الموضوع في التسعينيات، وحددنا ثقل "حماس" في الساحة الفلسطينية بنحو 40% من مقاعد المجلس الوطني، وهذا لا يعني طمعاً في منصب أو وزن، وإنما للتأثير بشكل أفضل في القرار السياسي الفلسطيني. لم نأت بهذا الرقم من الخيال، فقد كان مجمل الانتخابات في تلك الفترة، في الاتحادات والمجالس المهنية والشعبية، يعطي حركة "حماس" ما يوازي هذه النسبة، وبالتالي كان طرحنا شريعياً في إطار المحاصصة. فيما بعد لم نعد نتحدث عن أرقام أو أوزان، وإنما عن برامج. وفي الفترة الأخيرة، ركزنا الحديث على المسائل المتعلقة بمكانة المنظمة وثوابتها الوطنية وتفعيل دورها، والأسس التي تتوافق عليها سياسياً وتنظيمياً، وهذا ما تم الاتفاق عليه، على الأقل في إطار الفصائل العشرة في الخارج حينما توافقنا على برنامج سياسي وبرنامج تنظيمي متعلق بمنظمة التحرير.

■ ما هو منظوركم لإعادة بناء منظمة التحرير، وهل أنتم واثقون بإمكان تفعيل المنظمة؟

□ نعم، أعتقد أن من الممكن إعادة تفعيل المنظمة وبنائها، لكن على أسس ديمقراطية سليمة لتعبر عن الشعب الفلسطيني بشكل أمين وصادق وشفاف. المجلس الوطني يجب أن يكون عدده أقل، وأن يجتمع بشكل دوري، وأن تكون له هيئة ثابتة، وأن يكون هناك انتخاب مباشر له في معظم تجمعات الشعب الفلسطيني. هذا المجلس يجب أن يكون هو القيادة الفعلية للنضال الفلسطيني المستقبلي، والمظلة التي يجتمع الفلسطينيون كلهم تحتها. وبالتالي ينبغي لهذا المجلس انتخاب قيادة تكون هي القيادة الفعلية لجميع الفلسطينيين، وعلى المستويات كافة. ويجب أن تناقش داخل هذا المجلس جميع القضايا الفلسطينية، من الميثاق الوطني، إلى الثوابت الفلسطينية، إلى خطة التحرك السياسي الفلسطيني، وجميع القضايا المتعلقة بالمستقبل الفلسطيني. أعتقد أن الآلية للوصول إلى هذا هي آلية اتفاقية القاهرة، والحوار الشفاف والمسؤول، وإعادة تفعيل كل القوى الفلسطينية لنستطيع أن نصل إلى إعادة تشكيل هذه المنظمة.

أزمة الحوار الفلسطيني:

وثيقة الأسرى ومعضلة الاستفتاء

■ في الأزمة الأخيرة انطلقتم، في خطاباتكم بشأن الخلاف السائد في الساحة الفلسطينية، من نظرية المؤامرة. ألا ترون أن ثمة نوعاً من الإجحاف بحق الرئيس أبو مازن والسلطة وحركة "فتح" في تبني مثل هذه النظرية، وخصوصاً أنهم قاوموا الإملاءات الإسرائيلية والأميركية بشأن منع "حماس" من المشاركة في الانتخابات، والحوار دون انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني، ونظموا أيضاً انتخابات حرة ونزيهة باعتراف العالم، وأخيراً فهم سلموا "حماس" الحكومة؟

□ أولاً نظرية المؤامرة ليست مجرد خيال بصورة عامة. مثلاً: تقسيم البلاد العربية، ألم يحدث جراء مؤامرة؟ وضعنا الفلسطيني، ألا يواجه المؤامرة تلو الأخرى؟ الاحتلال الأميركي للعراق، ألم يأت بمؤامرة وتواطؤ وشراء ذمم؟ مشكلتنا تكمن في كثرة المؤامرات، فكيف لا نصدق أن ثمة مؤامرة هنا أو هناك؟

■ لماذا رفضتم وثيقة الأسرى منذ البداية؟

□ لقد أرسل الأسرى هذه الوثيقة للحوار، ولم يرسلوها كمادة للاستفتاء عليها. وحينما أصر الرئيس أبو مازن على الاستفتاء، انسحب مندوبوا الجهاد و"حماس". كذلك أبدى الأخ عبد الرحيم ملوح (الجبهة الشعبية) تحفظه من عرض الوثيقة للاستفتاء. وأرسل قادة الأسرى في جميع المعتقلات مذكرة ترفض هذه الوثيقة وتقول إنها لا تمثلهم. في أي حال، ومع احترامنا وتقديرنا للأسرى، لا يجوز أن يقرروا وحدهم في الشأن الوطني. ثم كيف يستفتى جزء من الشعب على قضايا تتعلق بالكل الفلسطيني؟ وكيف لا يستفتى الشعب الفلسطيني كله، في الأردن وسورية ولبنان، في هذا الموضوع، بل يستفتى جزء من هذا الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ إذا كنا نتحدث عن مبادرة عربية، وعن مبادرة تتعلق بالاعتراف بإسرائيل وبقضية عودة اللاجئين، فكيف يستفتى الفلسطينيون في الضفة والقطاع على حل قضية اللاجئين ولا يستفتى الفلسطينيون في سورية ولبنان والأردن؟ لذلك رأينا في الاستفتاء خطراً على مستقبل الشعب الفلسطيني، ولهذا رفضته "حماس"، لكنها لم ترفض مبدأ الاستفتاء. نحن نقول بوضوح: تعالوا نحدد القضايا، كل قضية على حدة، ونستفتي الشعب عليها. لكن أن نستفتي الشعب على 18 قضية، وأفرض أنك موافق على 15 قضية منها، ولست موافقاً على 3، ماذا تفعل؟ إذا قلت نعم فأنت وقّعت بالقبول على ثلاث قضايا رغمًا عنك، وإذا قلت لا تكون فوّت 15 قضية متفقاً عليها، فكيف تقول لا لقضية متعلقة بالوحدة الوطنية؟ وكيف تقول لا لقضية متعلقة ببناء اقتصاد فلسطيني قوي؟ وكيف تقول لا لخيار المقاومة؟ وفي الوقت نفسه كيف تقول نعم لوجود إسرائيل؟ وكيف تقول نعم لحل مشكلة اللاجئين في إطار قرارات الشرعية الدولية الأخيرة (خريطة الطريق)؟ وبالتالي نحن لا نريد أن نضع أنفسنا أمام متناقضات. وأخيراً أقول إن هذه الوثيقة لا يراد منها إلا شيء واحد، وهو تجاوز القرار الانتخابي الأخير للشعب الفلسطيني، أي تجاوز شرعية "حماس" في الحكومة. لذلك، نعم ثمة مؤامرة؛ فهذه الوثيقة جاءت في إطار من عدم الصدقية السياسية، وضمن سياسة اللف والدوران على الشعب الفلسطيني وعلى خياره الديمقراطي.

■ أنتم تعتبرون أن دخولكم إلى السلطة خطوة في سبيل تجاوز اتفاق أوسلو. هل هناك طريقة لتجاوز اتفاق أوسلو من دون حل السلطة التي انبثقت من هذا الاتفاق؟

□ برنامج أوسلو كان له إطاران: زمني وموضوعي. في الإطار الزمني انتهى برنامج أوسلو سنة 1999 مع التمديدات له. وفي إطار الموضوع، أو الأهداف، فإن أهداف أوسلو فشلت أيضاً. حتى في إسرائيل نعى كثيرون اتفاق أوسلو. كما تبني شارون في برنامجه الانتخابي إلغاء هذا الاتفاق. وحينما وصل إلى السلطة جاء بنظرياته الأحادية. والحل الأحادي ليس له علاقة بأوسلو. أمّا فيما يتعلق بإلغاء السلطة، فهذا الأمر لا يمكن أن تقرره "حماس" في الوقت الحاضر، إذ إن هذه السلطة هي خيار إقليمي ودولي، وأصبحت واقعاً وطنياً، لذا لا نستطيع أن نتجاوز ذلك.

■ كنتم تقولون لا للانتخابات في ظل الاحتلال، وحالياً هناك مقولة أن لا استفتاء في ظل الاحتلال أو في ظل الحصار أو في ظل الجوع، إلخ. لماذا رفضت حركة "حماس" الاستفتاء بشكل عام، على الرغم من أنها جاءت من المعارضة ومن الشعب؟

□ ليس صحيحاً أننا اعترضنا على الانتخابات حينما لم نخضها. فهذه مقولة قيلت عنا ولم نقلها. هذه مقولة افتريت علينا ولم نؤمن بها في لحظة من اللحظات. أمّا رفضنا السابق للمشاركة في الانتخابات، فقد جاء على خلفية رفضنا إضفاء الشرعية على اتفاق أوسلو. وحتى حينما حلل البعض الانتخابات أو حرّمها، قلنا هذا خطأ. أمّا موضوع الاستفتاء فنحن طالبنا باستفتاء عام للشعب الفلسطيني على أوسلو. ونحن نطالب بأن يتم تقرير

القضايا الجوهرية عبر استفتاء عام للشعب الفلسطيني. أما عرض الاستفتاء مؤخراً فقد جاء في ظل الحوار، ولا يجوز أن يطرح استفتاء في ظل الحوار لسبب بسيط، فإذا كان هناك توافق على هذا الحوار فلماذا الاستفتاء؟ وإذا كان هناك خلاف في ظل هذا الحوار، فالاستفتاء يجب أن يكون على القضايا المختلف بشأنها لا على القضايا المتفق عليها. ثم إن الاستفتاء فيه تجاوز للمؤسسات التشريعية والمؤسسات التي تتخذ القرار في الإطار الفلسطيني. في الدول الديمقراطية لا يُجرى الاستفتاء إلا حينما يكون هناك اختلاف واضح في قضية محددة. لكن لا يمكن أن نطرح استفتاء على وجود إسرائيل، أو الاعتراف بها، في ورقة واحدة مع الإفراج عن الأسرى ومحاربة الفساد وحق شعبنا في المقاومة. إذاً لننظم استفتاء على شرعية أوسلو، أو على شرعية محمود عباس، أو على أية قضية محددة، لكن ليس على 18 قضية! أخيراً فإن الشعب الفلسطيني لا يستفتى على حقوقه الوطنية. لا يوجد شعب في الدنيا استفتى على حقوقه الوطنية.

■ لماذا هذا الحذر من وثيقة الأسرى، علماً بأنها باتت أشمل من ذلك بعد أن تبناها عدد من المنظمات الفلسطينية؟ ثم إذا كانت هذه الوثيقة تمثل قاسماً مشتركاً، بمعنى أنها ليست برنامج "فتح" وحدها وليست برنامج "حماس"، فلماذا التخوف منها؟ وفي هذا الإطار، ما هو مفهوم "حماس" للعمل الجبهوي؟ هل تريد "حماس" أن تأخذ الساحة الفلسطينية إلى برنامجها في حين أنها لا تريد أن تقترب من برامج الآخرين؟

□ "حماس" تريد توافقاً وطنياً، لكن معظم الفصائل ليس مع كل ما في الوثيقة. و"حماس" قالت إن هناك توافقاً على أكثر من 90% من الوثيقة، والبرامج المشتركة والقواسم المشتركة هي أمور جيدة. لكن عندما يقرر الشعب الفلسطيني، وبخيار ديمقراطي، برنامجاً معيناً فلا يجوز القفز عليه، أو أن نأتي بالبرامج التي لم تحظ بالنجاح لنفرضها من خلال ما يسمى القواسم المشتركة وتحت تهديد استفتاء مضر بالشعب الفلسطيني ومستقبله.

■ لكن ورد في الوثيقة حق العودة عدة مرات، وكذلك الحق في المقاومة.

□ حينما تحدثت الوثيقة عن حق المقاومة تم ذكر ذلك في المناطق المحتلة سنة 1967، وبالتالي لدينا ملاحظات في هذه المسألة. وحينما نتحدث عن المبادرة العربية والشرعية الدولية، فإن لحركة "حماس" موقفاً من كلا الأمرين. فنحن لا نقبل التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني. لذلك حينما جئنا ودرسنا هذه الوثيقة وحددنا موقفنا منها قلنا إن هذه الوثيقة تصلح أرضية للحوار، لكنها لا تصلح على الإطلاق لأن تكون برنامج توافق وطني. وكما تكون كذلك يجب أن نناقش الوثيقة ونضع الملاحظات عليها ونجري التعديلات الملائمة. وحينما جئنا إلى قضية الشرعية الدولية ما الذي فعلناه؟ قلنا "الشرعية الدولية بما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني" أو "الشرعية العربية المنصفة لحقوق شعبنا العربي الفلسطيني"، وإن كنت شخصياً لا أعتبر هذه الكلمات كافية. وبالتالي وضعنا من الاحتياطات ما يضمن عدم ضياع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وقد توافقنا على هذا المبدأ. وحينما تحدثنا عن منظمة التحرير، مثلاً، فعلنا الأمر نفسه وتوافقنا على أمور كثيرة. لكن وبصراحة أقول إن العبارات التي وضعناها في القواسم المشتركة التي توصلنا إليها، من الممكن أن تفسر عند طرف ما بتفسير معين وعند طرف آخر بتفسير مغاير. لكن في النهاية توافقنا على هذا المحتوى كوثيقة إجماع وطني، ولم يبق إلا بعض الأمور المتعلقة بالتفاوض، علماً بأنه لا يوجد تحفظ عند الحركة في موضوع التفاوض.

■ قد يتمخض الحوار عن توافق، وهذا ما نتمناه. ما هو خيار "حماس" لتأليف حكومة جديدة؟ هل تذهب نحو تأليف حكومة ائتلاف وطني مع فصائل معينة، أم أنها يمكن أن تذهب نحو تأليف حكومة من شخصيات عامة معروفة بكفاءتها ووطنيتها؟ أيضاً ما هو خيار "حماس" في حال لم يتم التوافق على هذا الأمر وذهبت السلطة نحو الاستفتاء؟

□ الآن الحكومة قائمة، لكننا مع تأليف حكومة ائتلاف وطني تضم معظم القوى في السلطة الفلسطينية. وهذا لا يمنع أن تضم الحكومة شخصيات وطنية ذات كفاءة. أمماً فيما يتعلق بفشل الحوار، فنحن أولاً نرجو ألا يفشل، وأن نتوصل إلى وثيقة تفاهم وإجماع وطني، وبناء عليها نذهب إلى حكومة ائتلاف. أمماً في حال عدم التوصل إلى

اتفاق، فنحن نرى أن الاستفتاء لا يتمتع بشرعية قانونية، أو بشرعية شعبية، أو بشرعية مصلحية. هذا الاستفتاء خطأ وسنعارضه، ولن نمنحه شرعية لأنه مضر بالمستقبل الفلسطيني بكل معنى الكلمة.

■ ما هي الوسائل التي ستتبعها "حماس" في مواجهة هذا الاستفتاء؟

□ سنعمد الوسائل الشعبية. سنمارس جميع الوسائل الديمقراطية للمعارضة، من خلال المجلس التشريعي والحكومة وتحريك الشارع.

■ أي الوسائل السلمية والشعبية والقانونية؟

□ نعم، بالوسائل السلمية والشعبية. كل الوسائل الكفيلة بوقف هذا الاستفتاء سنفعلها، لكن بالتأكيد لن يكون ضمنها استخدام العنف، وهذا ثابت من ثوابتنا الوطنية التي نؤمن بها ولا نتجاوزها. أيضاً سندعو إلى مقاطعة الاستفتاء في الشارع الفلسطيني، وأي نتيجة سيخرج بها الاستفتاء لن تكون شرعية، ولن نعترف بها، ولن نتعامل معها على هذا الأساس.

■ في حال فشل الحوار الفلسطيني ودعا الرئيس الفلسطيني إلى انتخابات رئاسية جديدة، هل سترشح "حماس" أحد أعضائها للانتخابات الرئاسية؟

□ الموضوع سابق أوانه. بالتأكيد سيكون هناك قرار في هذا الموضوع عبر المشاركة بإيجابية في انتخابات الرئاسة. هذه مسائل ستقرر في المستقبل، لكن سنتعامل بطريقة مختلفة في الانتخابات الرئاسية المستقبلية.

■ في حال احتدام الخلاف ألا يوجد مخرج لدى حركة "حماس"، مثل الدعوة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية في وقت واحد كبديل من الاستفتاء، ولو من باب المناورة أو للخروج من هذا المأزق؟

□ لا. هذا غير مطروح عندنا لأن الانتخابات التشريعية عمرها ثلاثة أشهر فقط. وهذه الضجة الهدف منها تجاوز الانتخابات التشريعية والالتفاف على نتائجها. والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، أو على حكومة "حماس"، القصد منه تجاوز الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. بالتأكيد نحن لا نفكر إلا في تحمل مسؤولياتنا الوطنية التي أكلها إلينا الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة. ولعل الفوضى الداخلية، مثل بعض الإشكالات الأمنية، أو الفوضى السياسية بشأن الحوار والاستفتاء، جاءت للإيحاء بفشل الحكومة بعد فشل الحصار في تحريك الشارع ضد الحكومة. وما اعتقال العدو الصهيوني أعضاء من المجلس التشريعي والحكومة وضرب قطاع غزة لإحداث فراغ سياسي ودستوري يتيح للرئيس أبو مازن حرية تجاوز الحكومة والمجلس التشريعي (وهذا ما أعلنه متسرعاً عزام الأحمد في مؤتمر صحفي بعد ست ساعات من اعتقال 80 شخصية من "حماس"، بينها 21 نائباً و8 وزراء) إلا محاولات للعودة إلى برنامج أفضله الشعب الفلسطيني عبر صناديق الاقتراع.

"حماس" والحل المرحلي

وقضايا الاعتراف والهدنة

■ من البديهي أن القضية الفلسطينية قضية معقدة جداً، بحيث لا يمكن التعامل مع جوانبها بمواقف على شاكلة مع أو ضد، نعم أو لا. ومن النقاط التي تثيرها حركة "حماس" قضية الاعتراف بإسرائيل. أليس في إمكان "حماس" إنتاج معادلة سياسية تتحايل فيها على هذا الواقع الصعب والمعقد؟ مثلاً طرح أحد قياديينها في الأرض المحتلة (الشيخ حسن يوسف) إمكان التوجه نحو نوع من الاعتراف بإسرائيل، والتوافق على قيام دولة فلسطينية في مناطق 1967. ما رأيكم؟ ثم هل تعتقدون أن هناك شيئاً اسمه حلول نهائية لجوانب القضية الفلسطينية كلها، حتى لو وقّعت اتفاقات سلام؟

□ لم أسمع ما قاله الشيخ حسن يوسف. وكثيرون تحدثوا عن الاعتراف من زوايا الأمر الواقع (de facto) وليس الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني. لكن الحديث المنقوص هو اعتراف الطرف الآخر بالدولة الفلسطينية، وليس مسألة وجود إسرائيل، فنحن نتعامل مع كيان غير شرعي.

■ لكنكم تتحدثون عن هدنة تمتد من عشر سنوات إلى خمسين سنة.

□ الهدنة ليس فيها اعتراف، وإنما تقول إن إسرائيل موجودة من حيث الواقع، لكنها غير شرعية ولن نعترف بها، ولا يستطيع أحد إنكار ذلك. المطلوب الإجابة عنه هو وجود دولة فلسطينية، والاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الفلسطينية. هذا هو المطلوب وليس الانشغال بالطرف الآخر. أما الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود على جزء من الأرض الفلسطينية، كأن هذا الحق تاريخي وأخلاقي، فأعتقد أن المجمع عليه هو أن هذا الأمر لا يمكن القبول به. أما قضية التلاعب بالألفاظ، أو التحايل، فأعتقد أن هذا ليس ممكناً مع المجتمع الدولي ومع إسرائيل، وبالتالي فنحن كحركة لدينا موقف سياسي واضح من أن إسرائيل غير شرعية، ولا يمكن الاعتراف بها مهما تكن الظروف والأحوال. الآن أقول إنك تستطيع أن تأتي بألفاظ كثيرة، لكن التفسير السائد سيبقى للقوي. الضعيف ليس له إلا الصمود والتفسيرات القانونية، وحتى التعريفات والمصطلحات تأتي دائماً في مصلحة القوي. في النهاية ليس ثمة فائدة من التلاعب بالألفاظ. أما نهائية الصراع، فنحن لسنا مقتنعين فحسب بل ممثلين قناعة بأن الصراع العربي - الإسرائيلي سينتهي، وسينتهي لمصلحتنا. نحن لدينا قناعة مطلقة بأن إسرائيل ليس لها مستقبل في هذه المنطقة، على الرغم من موازين القوى المختلة في هذه المرحلة. أما موضوع الهدنة، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عدوان 1967، وحق الفلسطينيين في العودة، وتحرير الأسرى، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية، وإقامة الدولة المستقلة بعد الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، فليس هناك من تفصيل أبعد من هذا. وإذا قبل العدو هذا الطرح يكون التفصيل مطلوباً حينها.

■ نحن نعيش في زمن الشرعية العربية والدولية، وملف القضية الفلسطينية المفتوح اليوم هو ملف 1967، وليس ملف 1948. هل لدى "حماس"، أو حتى لدى الشعب الفلسطيني، وفق الإمكانيات المتاحة في المدى المنظور، موازين قوى لإعادة ملف 1948؟ وكيف تعالجون هذه الإشكالية؟

□ حين طرحت "حماس" برنامجها الانتخابي أعلنت بوضوح أنها مع دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان ثمة مبادرات سابقة أخرى طرحناها بالمحتوى نفسه. نحن ندرك أننا ضمن صراع ممتد وفي حرب مفتوحة، ونعمل ضمن دائرة من المشكلات التي لا يستطيع أحد حيالها أن يغفلها. وبالتالي فالحل في منظورنا يتضمن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وإقامة هدنة مع العدو الصهيوني، بمعنى عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حرب 1967. لكن الصراع سيبقى قائماً بشكل أو بآخر. والآن لدى "حماس" نظرية في التعامل مع إسرائيل. لندرسها إذاً.

■ لكن هذه النظرية تحتاج إلى مزيد من التبلور والإنضاج لأنها مجرد فكرة.

□ بالتأكيد هي بحاجة إلى كثير من الدراسة من جوانب متعددة. لكنني حين أتحدث عن موازين القوى فإنني أعرف قوة إسرائيل العسكرية والاقتصادية والمالية وحلفاء إسرائيل الحاليين والمحتملين في الصراع، أي الولايات المتحدة الأميركية وغيرها. لكن يجب، مع ذلك كله، ألا ننسى عوامل الصراع الأخرى. وهذا ما يدركه الإسرائيلي حينما يتحدث عن مكانة قوة الشعب الفلسطيني، إذ يتحدث عن عدم إمكان القضاء على هذا الشعب، وهو يتحدث عن نقاء الدولة العبرية، وثمة مخاوف لديه من نشوء أغلبية فلسطينية مهمة داخل الكيان الإسرائيلي (الخطر الديموغرافي)، وهو يتحدث عن عمق التأييد للشعب الفلسطيني في العالم الإسلامي، وعن التغييرات السياسية في المنطقة، واحتمالات عودة الصراع من جديد مع إسرائيل. في ظل هذا كله يجب أن ندرك أننا أقوى، وأن العدو على الرغم من تفوقه ليس لديه القوة الكافية لإنهاء الصراع، أو حله بطريقته، وأننا نستطيع أن نصمد في هذا الصراع ونحقق حالة من التوازن بعوامل متعددة، إما بالبحث عن وسائل نضالية جديدة لإثارتها في وجه هذا العدو، وإما

بالوصول إلى حالة وطنية معينة لتعزيز الوضع الفلسطيني، أو لإثارة العمق العربي والإسلامي كي يكون إلى جانب الشعب الفلسطيني بشكل أكبر وأوثق، بما يؤدي إلى بعض الحقوق الموقته، ربما على شكل دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا هو الحل العملي في المرحلة الحالية، وليس اتفاق أوسلو والمفاوضات مع العدو الصهيوني.

■ إذا أردنا تلخيص وجهة نظر "حماس" فيما يتعلق بالحل المرحلي، هل يمكن القول إنها تتمثل في عودة الأمور إلى ما قبل سنة 1967، على أساس هدنة وليس على أساس المفاوضات، وهو ما يعني إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967؟

□ نعم هذا هو الحل الموقت بالنسبة إلى حركة "حماس": إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تأسيساً على الهدنة، مع عدم الاعتراف بإسرائيل.

■ لكن أليست الهدنة كناية عن الاعتراف بإسرائيل بشكل واقعي؟ ثم إذا كانت الهدنة لعشر سنوات أو لعشرين سنة، فمن الذي سيرامك أكثر؟ نحن الفلسطينيين (في هذا الواقع العربي الهش) أم إسرائيل؟ سؤال آخر: ما هي رؤيتكم لاجتهادات من نوع دولة ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية، مثلاً، كحل لإلغاء عنصرية إسرائيل واحتلالها؟

□ بديهي أن الزمن عامل مهم في الصراع لكنه يعمل لمصلحتنا في الوقت الراهن. في اعتقادي أن الزمن عمل لمصلحة عدونا لفترات طويلة. لكن منذ الانتفاضة الأولى ما عاد الزمن يعمل لمصلحة العدو الصهيوني. وأنا أذكر لك عدة شواهد: إسرائيل كانت تتمدد منذ سنة 1948 من النواحي الاقتصادية والعسكرية والجغرافية. وهي توسعت في السنوات 1956 و1967 و1982. لكن منذ الانتفاضة الأولى أصبحت تتراجع، وبدأ التفكير الإسرائيلي يقبل فكرة التخلي عن أراض داخل الكيان كان يعتبرها مقدسة. هكذا تخلت إسرائيل عملياً عن قطاع غزة وفككت الاستيطان فيه. والآن تبحث في التخلي عن جزء من الضفة الغربية. وهكذا فإن الزمن في الوقت الحاضر يعمل لمصلحة الشعب الفلسطيني، على الرغم من بعض التفكك في الساحة الفلسطينية. وأعتقد أن المهمة العظمى في الوقت الحاضر هي إعادة اللحمة الفلسطينية والوصول إلى البرنامج الفلسطيني الواحد. يجب أن نهجر البرنامج التخاذلي المتعلق بالاعتراف بإسرائيل والقبول ببضع كيلومترات من أرضنا. نحن في حاجة إلى منظمة واحدة جامعة، وإلى قيادة واحدة جامعة، وإلى برنامج واحد يجمع الصف الفلسطيني، وإلى خطة استراتيجية بعيدة المدى لمعالجة الوضع الفلسطيني المستقبلي كله.

■ ماذا عن الحلول الأخرى، مثل دولة ثنائية القومية، أو دولة ديمقراطية علمانية؟

□ هذه الحلول مطروحة في هذه المرحلة كاجتهادات. في تقديري يجب ألا نطرح مبادرات سياسية تخلخل موقفنا الأساسي المتعلق بحقنا الثابت في أرضنا فلسطين، لأن هذه المبادرات تؤدي إلى خفض سقفنا السياسي في التعامل مع الطرف الآخر، الذي لا يقبل أي فكرة تتناقض مع دولة يهودية خالصة لليهود، إذ إنه يدرك أن في ذلك خطراً كبيراً عليه. لذلك فهو يضع احتياطاته كلها، القانونية والسياسية والاجتماعية، كي يبقى اليهود أغلبية داخل فلسطين، وهذا هو الدافع الأساسي الذي جعله يطرح حلاً أحادي الجانب، أي كي لا يكون هناك أغلبية عربية محتملة.

■ لكن ألا تشكل هذه الحلول نوعاً من الاعتراض على هذا التوجه الإسرائيلي؟

□ لا، لا تشكل حلاً اعتراضياً لأن العدو الصهيوني سيرفضها ويبقى طرحة هو سقف تحرك السياسي، وتجعل مجمل أنصارك في ارتباك وحيرة وضبابية.

■ لكنك قلت إن العدو ينظر إلى مثل هذه الحلول بعين الخطورة؟

□ أنا قلت إن مثل هذه التوجهات يخلخل الجسم الفلسطيني ويجعله يتراجع عن سقفه الوطني بطرح أهداف غير واقعية. وبالتالي فهذا جهد مبذول في فراغ. أنت بذلك تأخذ من الفلسطيني ولا تعطيه. وفي الجانب الإسرائيلي ليس لهذه التوجهات أي مفاعل؛ فهذه الحلول تفرغ طاقة فلسطينية في غير محلها، ولا تؤثر في الجسم الإسرائيلي. وإذا أردت أن تتأكد انظر ماذا يفعل الإسرائيلي الآن بفلسطيني 48. إسرائيل لا تعطيه أي اعتبار، لا قانوني، ولا اجتماعي، ولا سياسي. عندهم الآن قوميتان: عربية (فلسطينية)، وأخرى تسمى "يهودية" تجاوزاً. هم لا يعترفون بهذه القومية العربية، وفي إعلان الدولة ثمة نص على يهودية الدولة!

■ يتبادر إليّ سؤال آخر: هناك خطة الانطواء التي ما زال إيهود أولمرت يحاول الحصول على تأييد دولي لها. وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تلق استجابة أوروبية، وهناك بعض التحفظات الأميركية بشأنها، فإنه إذا استطاع أن يقنع الأوروبيين والولايات المتحدة بعدم وجود شريك فلسطيني في المفاوضات سيمضي في خطته. ما هي تحركات "حماس" إزاء هذه الخطة؟

□ لا شك في أن أولمرت إذا مضى فهو سيصنع مشكلة فلسطينية هي الأخطر منذ عدوان 1967، والأخطر على المستقبل الفلسطيني. وبالتالي يجب أن يكون مدرجاً في جدول الأعمال الفلسطيني برنامج موحد للشعب الفلسطيني لمواجهة كل السبل، أكانت شعبية أم دبلوماسية أم سياسية. لا بد من برنامج مقاومة فاعلة في مواجهة الاحتلال، ولا بد من جمع الموقف العربي والإسلامي والإنساني وغيره لمواجهة هذه الخطة. يجب ألا يترك سبيل أو جهد إلا يبذل لمواجهة هذه الخطة التي ستكون مضرّة جداً بالمستقبل الفلسطيني.

النظرية العسكرية لحركة "حماس"

■ سؤالي الآن يتعلق بالنظرية العسكرية لـ "حماس"، إن صح التعبير. وهذا السؤال طرح منذ بداية الانتفاضة، ولا سيما منذ ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001. لماذا تصر "حماس" على انتهاج نمط العمليات الاستشهادية أو التفجيرية داخل مناطق 48؟ لماذا لا يتم التركيز على أشكال المقاومة المسلحة الأخرى؟ ألا ترون أن هذا النمط أدى إلى نتائج مغايرة ومضرة بالنسبة إلى حركة التحرير الفلسطينية وشرعية المقاومة المسلحة، وخصوصاً أن هذا النمط لا علاقة له بتجارب حرب التحرير الشعبية، أو حرب العصابات؟

□ أولاً "حماس" لم تبدأ عملها النضالي بالعمليات الاستشهادية. معروف تاريخياً أن "حماس" ابتدأت عملها (قبل إعلان اسمها) بعمل فكري دعوي اجتماعي وخيري. وقد تبلورت الحركة مع الانتفاضة الأولى بإعلان الاسم وعبر تصعيد العمل الجماهيري في مواجهة الاحتلال، حيث كان كل الشعب الفلسطيني يقاوم الاحتلال بوسائل الإضراب والعصيان المدني ومقاطعة العمل في المؤسسات الإسرائيلية، وباستخدام الأسلحة البسيطة كالكناكيت والمسدسات والبنادق. وحينما وقعت مجزرة الخليل على يد الصهيوني روبنشتاين بدأ مسلسل العمليات من خلال تفجير السيارات، ثم بعد ذلك عبر العمليات الاستشهادية. استراتيجيةنا هي مقاومة الاحتلال بكل السبل. هذه هي الاستراتيجية المعمول بها. أمّا الموقف من العمليات الاستشهادية فثمة بعض الجور على هذا النوع من العمليات. نحن نذهب من خلال هذه العمليات إلى ضرب نقطة الضعف الأساسية لدى العدو، وهي أمنه، من خلال نقطة القوة التي لدينا، وهي حب الشهادة والقدرة على التضحية في سبيل ديننا ووطننا. وهذا أحدث خلافاً كبيراً عند العدو الصهيوني، واستطعنا إحداث توازن جعل العدو، في جميع المراحل، يغير خطته وبرامجه ومبادئه الأساسية. هكذا وجدناه ينسحب من قطاع غزة، وهو اليوم يتحدث عن انسحاب من أجزاء من الضفة الغربية كان يعتبرها جزءاً من أرض إسرائيل. وهذا ما جعله يقيم الجدار وي طرح الفصل عن الفلسطينيين. إننا نستخدم الأدوات المتوفرة والإمكانات التي نستطيع بها أن نحدث تأثيراً أكبر وأفضل.

■ مع ذلك يجب أن ندرس حسابات الجدوى تماماً. فهذه العمليات أدت إلى دفع العدو نحو إقامة الجدار الفاصل، وتقطيع أوصال الضفة، واستنزاف قدرات الشعب الفلسطيني. ثم مع مثل هذه العمليات وقصف الصواريخ تم التشويش على قضيتنا وعلى عدالتنا، وبدا كأن ثمة جيشاً يقابل جيشاً. كما أنها وحدت المجتمع الإسرائيلي. لم يتم التركيز على المقاومة المسلحة داخل الضفة والقطاع ضد المستوطنين والعسكريين، وخصوصاً أن 60% من قتلى إسرائيل سقطوا في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أكثر مما قتل في العمليات الاستشهادية. ما رأيكم؟

□ في كل قضية ثمة وجهان. عندما تنظر إلى بعض السلبيات المترتبة على العمليات الاستشهادية ستجد ما تقوله. لكن تعال انظر إلى الإيجابيات، مثل الحد من الهجرة، وزيادة الهجرة المعاكسة، وتراجع مستوى الاستثمار والسياحة والنمو الاقتصادي، وغياب الأمن في الكيان الصهيوني. يجب أن نرى الصورة بشموليتها. ثم ما هو البديل عند الشعب الفلسطيني؟ إسرائيل تضر بني بالطائرة والدبابة والمدفع، وليس عندي شيء من هذا. وهي تضر بماذا؟ جيشاً أمامها، أم مدنيين عزلاً؟ وحينما لا أجد وسيلة أذاع بها عن شعبي أحمل المتفجرات في أحشائي.

■ هذا الشكل ألم يضعف شرعية المقاومة المسلحة عامة، أي حتى في الأراضي المحتلة سنة 1967؟

□ شرعية المقاومة لا تأتي من كيفية المقاومة وإنما من وجود الاحتلال، ومن حجم الظلم الواقع على شعبي. قد تغيب الأدوات كلها لكن الشرعية تبقى موجودة. العامل السلبي الأكبر في هذه العملية اختلاف الجسم الفلسطيني بشأن برنامج المقاومة، وليس فيما يتعلق بأدوات المقاومة وإن كان ثمة اختلاف بالنسبة إلى العمليات الاستشهادية. لو بقي الشعب الفلسطيني موحداً على برنامج واحد، وعلى المقاومة، لكانت الصورة مختلفة.

■ الآن تراجع "حماس"، أو جمدت هذا الخيار. فهل ثمة مراجعة لهذا الشكل من المقاومة المسلحة لمصلحة تركيز المقاومة على المستوطنين والعسكريين في الأرض المحتلة سنة 1967؟ هل هناك مراجعة لحساب الربح والخسارة في ضوء هذه المحصلة؟

□ ليس هناك من عامل واحد يحدد شكل المقاومة. هناك عوامل متعددة. مثلاً: متى تكون العملية صحيحة ومتى لا تكون صحيحة؟ وثمة مسائل متعلقة بالوضع السياسي، والظروف، والإمكانات، ومستوى التسليح، وتقدير الجهات المعنية على الأرض. أما من حيث القرار فإن قرار "حماس" حتى الآن لم يتغير في موضوع المقاومة وأشكالها المتعددة. حتى اللحظة لم يتغير هذا القرار.

■ يمكن أن يتولد لدينا انطباع بأن حركة "حماس" ليس لديها استراتيجية عسكرية، وأنها لا تعمل وفق قوانين حرب الشعب المعروفة، التي هي حرب الضعيف ضد القوي، والتي يتم فيها تبني وسائل تحد ما أمكن من استخدام العدو لتفوقه العسكري. في حرب الشعب عندما يبدأ العدو بالهجوم يتم التراجع، وعندما يجمع العدو قواته لتوجيه ضربة يتم تشتيت القوى لتلافئها. نحن نشهد وضعاً مختلفاً تبدو فيه "حماس" كأنها تأخذ الوضع نحو حرب بين طرفين متكافئين. ما رأيكم؟

□ لا ليس تماماً. إن قواعد حرب العصابات لا تنطبق على مقاومة "حماس" للعدو الصهيوني، لأن من شروط حرب العصابات أن يكون هناك، مثلاً، رديف استراتيجي قوي للطرف الضعيف، يشكل قاعدة خلفية آمنة له، للإمداد والانسحاب عند الضرورة (كالصين والاتحاد السوفياتي في حالة فيتنام)، أو أن يكون ثمة مناطق آمنة تحت سيطرة الطرف الضعيف، مناطق لا يستطيع العدو الوصول إليها كالجبال والكهوف وغيرها. لكن الوضع في فلسطين مختلف. فليس ثمة حليف قوي تستند المقاومة في فلسطين إليه. المقاومة في فلسطين، وخصوصاً في حال كتائب عز الدين القسام، تصنع أسلحتها محلياً. الأمر الثاني أن الأرض التي يقاتل فيها مجاهدو "حماس" يسيطر عليها العدو من البر والبحر والجو، وليس ثمة قاعدة آمنة ينسحبون إليها. مع ذلك ثمة قاعدة أساسية مشتركة في حروب العصابات فحواها أن المقاومة تنطلق من حزن الشعب. وأعتقد أن هذه أهم نقطة يتمتع بها المقاتلون أو

الإخوة في كتائب القسام. أما مسألة التكافؤ فنحن لا نعمل وفق قاعدة جيش في مقابل جيش، لأن العمليات تنفذها مجموعات صغيرة لديها استعداد عال للتضحية والشهادة. وبالتالي فإن العمليات الاستشهادية تأتي ضمن إطار هذا المفهوم، بسبب أوضاع الشعب الفلسطيني وقسوة الضغط عليه، وبسبب شدة المواجهة. لكن في قطاع غزة ثمة تطور جديد، فالعدو الصهيوني ما عاد موجوداً في القطاع، الأمر الذي دفع المقاومين إلى صنع نظرية خاصة بهم مفادها استدراج العدو إلى المدن، كي لا تتم مواجهته في العراء. وإذا تمت مواجهته في أماكن كهذه فمن خلال خطط ذكية مدروسة، كالاقتحامات السريعة أو عبر الأنفاق أو التفجيرات المباشرة. وبناء على ذلك فإن المقاومة الفلسطينية لا تتبع أيّاً من النظريات الكلاسيكية، وذلك نتيجة غياب الحليف، وعدم وجود قاعدة آمنة للتدريب والإمداد والإدارة، وضيق المساحة، وانكشاف المجتمع بأكمله أمام العدو. ثم إننا نتحدث عن وصف لمعركة دائرة بين المقاومين والعدو الصهيوني، لكننا لم ندع يوماً أننا نستطيع تحرير فلسطين بالقوة المسلحة. نحن نقول إننا رأس رمح وطلية للأمة بكاملها. قد نحقق إنجازات في هذا الطريق، مثلما حررنا قطاع غزة، لكن هذه المعركة هي معركة أمة في مواجهة هذا الكيان. فالنظرية العسكرية مرتبطة بنظرة "حماس" إلى الكيان الصهيوني، أي أنه لا بد من أن يزول، وزواله لن يكون إلا بالمقاومة والقوة المسلحة، وهذا جزء من استراتيجيا حشد الأمة وتوحيد قدرتها على المواجهة من جديد، ونفض عوامل الوهم والنظريات أو الاتفاقات التي تشيع عوامل الهزيمة.

■ أريد أن أوضح السؤال أكثر. فهذا موضوع إشكالي يجب معالجته بطريقة أشمل، وأريد أن أبدأ من بعض الإحصاءات في تجربة المقاومة في الجنوب اللبناني حيث استطاع حزب الله خلال 18 عاماً من الاحتلال (وعموم المقاومة الوطنية والإسلامية) أن يكبد الجيش الإسرائيلي خسائر بشرية بلغت نحو 860 من الجنود والضباط الإسرائيليين. أي أن معدل القتلى الإسرائيليين كان يقارب 40 - 45 عسكرياً في العام الواحد. بينما في قطاع غزة، الذي انسحبت منه إسرائيل نتيجة المقاومة المسلحة، نجد أنه لم يقتل في هذا القطاع، منذ المواجهات التي اندلعت في أواخر سنة 2000، إلا 124 إسرائيلياً. ومنذ احتلال القطاع قتل نحو 234 إسرائيلياً. بمعنى أن العدد الأكبر قتل في الضفة (نحو 900 إسرائيلي). فلماذا لم تنسحب إسرائيل من الضفة؟ ثم أريد أن أستنتج أننا في تجربة المقاومة المسلحة قمنا بنوع من رفع مستوى الصراع المسلح مع العدو أكثر جداً من قدرتنا كشعب يخضع للاحتلال، أو من قدرتنا على تحمل ردات فعل العدو في هذا الموضوع. ما رديكم؟

□ التجريبتان مختلفتان. حزب الله كان يستطيع التحكم في مستوى الصراع لأن ثمة دولة حليفة له بشكل قوي، ولديه قاعدة آمنة، وهو يعمل من دولة ذات سيادة (لبنان)، وثمة دولة جارة (سورية) تدافع عنه سياسياً في المحافل، ولم يكن له خصم محلي يواجهه، وأحياناً يقاومه ويلاحقه على أرضه. كان هناك مجال للتدريب والإمداد والإدارة، وجميع العوامل كانت في مصلحة المقاومة.

■ لكن هذه العوامل جميعها كان يمكن أن تشجعه على رفع مستوى الصراع؟

□ في رأيي، كان حزب الله قادراً على التحكم في مستوى الصراع لأنه يملك حرية في قراره العسكري، أكان ذلك بالمبادرة أم بالدفاع، بالسكون أم بالهجوم. أما نحن في قطاع غزة، فإن قوى المقاومة ملاحقة من قوى الأمن الفلسطينية. وفي أغلب الأحيان ليس هناك من حليف قوي يمدّها حتى بوسائل قتالية معينة. وأما بالنسبة إلى المستوى الذي تجسده قوى المقاومة في مواجهة الاحتلال، فهذه قضية معقدة. نحن أردنا، مثلاً، تحييد سلاح المدرعات والدبابات والمدفعية لدى العدو. ومع ذلك ارتفع عدد الضحايا الفلسطينيين إلى 1000 من دون أن يكون هناك عدد يذكر من القتلى الإسرائيليين في المواجهات. حينذاك ضج الشارع الفلسطيني، ووقعت عمليات بالسكاكين وبالدهس والعصي والحجارة، الأمر الذي اضطر المقاومين إلى تنظيم صفوفهم للرد بعمليات مسلحة. وما يجب أن نذكره هنا أن نظرة العدو إلى الجنوب اللبناني، أو إلى قطاع غزة، هي غيرها إلى الضفة. بصورة عامة، لم يكن في تاريخ المقاومات نوع من التوازن في القوى بين المحتل والشعب الرازح تحت الاحتلال. مع ذلك ففي الانتفاضة الأخيرة بلغ عدد القتلى الإسرائيليين أكثر من 1300، في حين بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين ما يقارب 4000، أي أن النسبة كانت 1 في مقابل 3 تقريباً. وهذه نسبة غير مسبوقه في التجارب الأخرى. في فيتنام كانت النسبة 1 في مقابل 100. ثم إن المعركة التي نخوضها على أرض فلسطين مختلفة؛ فنحن لا نواجه استعماراً عادياً

بالقوة العسكرية لاستنزاف ثروات الأرض، إنما نواجه استعماراً يريد أن ينزع الشعب الفلسطيني من أرضه، وأن يفنيه أو يلغيه. أما قضية الاستنزاف الاقتصادي والمادي للعدو فهذه تنطبق على الحالات الاستعمارية التي شهدتها التجربة البشرية، ما عدا تجربة الاستعمار الصهيوني لفلسطين، حيث يتمتع العدو بدعم مطلق، عسكري ومادي وتكنولوجي وسياسي، من الولايات المتحدة الأميركية. وما يخسره العدو مادياً، أو اقتصادياً، أو عسكرياً، تعوضه الإدارة الأميركية. فعن أي استنزاف اقتصادي نتحدث؟! نحن في وضع ليس طبيعياً، ولا يمكن مقارنته بأي حرب سابقة، ولا بأي حرب حالية. والشعب الفلسطيني في الحقيقة يقود المعركة بكل اقتدار.

■ أنتم من خلال العمليات الاستشهادية، وعمليات قصف الصواريخ، أو أسر جندي، ألا ترون أن هذا الشكل، أو هذا المستوى من العمليات يضع الشعب الفلسطيني أمام مواجهة مسلحة غير قادر على تحمل تبعاتها؟ ثم ألا يعطي ذلك انطباعاً مغلوطاً فيه للعالم مفاده أن الشعب الفلسطيني لديه دولة ذات سيادة، وأن الصراع هو بين طرفين متكافئين عسكرياً؟

□ لا يوجد مقاومة في الدنيا من دون احتضان شعبي، والمقاومة الفلسطينية ليست استثناء في هذا المجال. لو كانت أعمال المقاومة تكلف الشعب الفلسطيني أكثر مما يطيق، أو أنه لم يرحب بها، لما كان لهذه المقاومة حاضر ولا مستقبل. الآباء والأمهات اليوم يدفعون بأبنائهم ليكونوا في كتائب المقاومة، لأنهم يعتبرون مستقبل هؤلاء الأبناء من مستقبل الوطن والشعب. إن هذه المقاومة تصنع بارادة شعبية بغض النظر عن مستواها العسكري. من جهة أخرى ثمة فجوة كبيرة في موازين القوى؛ فنحن لسنا طرفين متكافئين في هذا الصراع، ومع ذلك فليس لدى الشعب الفلسطيني أي خيار آخر. ومثلما لدينا خسائر لدى عدونا خسائر أيضاً، وهو ما يقر به العدو نفسه. وكلما طورنا عملياتنا، وضمنها عمليات إطلاق الصواريخ، أثرتنا أكثر في ضعفة أمن العدو.

■ لكن ألا ترى أن العمليات الاستشهادية التي قتل فيها أطفال ونساء وشيوخ إسرائيليين في مناطق 48 تشوش الرأي العام العالمي، علماً بأن الرأي العام العالمي هذا كان يبدي التعاطف معنا في السابق، وهو معنا في حقوقنا وأرضنا في حدود الضفة والقطاع، وليس معنا في نقل المعركة إلى المدن الإسرائيلية، وكانت إسرائيل تصف أوروبا دائماً بأنها متعاطفة مع الفلسطينيين؟

□ أنا حريص على الرأي العام الغربي والأميركي، وأعتبر أن جزءاً من خطابنا يجب أن يوجه إلى كل المجتمعات البشرية، لأن العالم قرية واحدة مترابطة، ويؤثر تأثيراً كبيراً في الصراع. وكلما كان لدينا أصدقاء نكون أكثر قدرة على الحركة في مواجهة الخصم. لكن لماذا ثمة معايير مزدوجة؟ لماذا لا نلمس أي ردة فعل من المجتمع الغربي على ما تفعله القوات الإسرائيلية بأهلنا في الضفة والقطاع، أو، على الأقل، لا تأتي بردة فعله نفسها على عملية أسر جندي إسرائيلي واحد؟! ثم إن إسرائيل تستورد أسلحتها من الولايات المتحدة ومن أوروبا، فإذا كان لديهم فعلاً إحساس إنساني وتوازن في نظرتهم إلى الأمور، فليكن تعاملهم على القدر نفسه. وفي الواقع، فإن الشعب الفلسطيني الذي يخضع للاحتلال إنما يدافع عن نفسه، وعن حرّيته وكرامته، وعن أرضه ومقدساته. فماذا يفعل الشعب الفلسطيني حينما يقتل بكل أنواع السلاح؟ ألا يجب أن يدافع عن نفسه؟!

تداعيات عملية أسر الجندي

■ لا يستطيع أحد أن يقول إن عملية أسر الجندي الإسرائيلي ليست شرعية، حتى بالمعايير الدولية، وحتى الإسرائيليون قالوا إنها ليست عملية إرهابية. هذه عملية مقاومة ضد عسكريين وضد موقع عسكري. لكن هل كان لدى الجهات التي وقفت وراء العملية تقدير للتداعيات الناجمة عن ذلك؟ ألم يكن في الإمكان الاكتفاء بمهاجمة الموقع وقتل من فيه مثلاً ونقف عند هذا الحد كي نمنع التداعيات الخطرة، أم أنها جاءت هكذا مصادفة؟

□ هذه العملية هي عملية أسر جنود إسرائيليين من الأساس. والسبب الأساسي فشل جميع الاتفاقيات وجميع المناشدات والتعهدات بشأن إطلاق عشرة آلاف أسير في سجون الاحتلال. فماذا يفعل المقاومون حينما يرون

إخوانهم في المعتقلات الإسرائيلية؟ حتى مناقشات أبو مازن لم تنفع. وقبل ذلك لم ينفع اتفاق أوسلو أيضاً. ولو قمت باستفتاء الشعب الفلسطيني لوجدت أن هناك إجماعاً على هذه العملية لأنه لا بد من إطلاق هؤلاء الأسرى. فقضية الأسرى عند الشعب الفلسطيني قضية مقدسة، وهي مأساة، إذ لا يوجد بيت إلاً هناك أسير منه. وهؤلاء الأسرى إن لم يخرجوا بطرق غير هذا الطريق سيستمر هذا الطريق. وها نحن نتحدث عن سجناء لا يجوز أن يكونوا سجناء، فهناك أطفال أعمارهم تقل عن 17 عاماً، ومنهم نساء (أكثر من 120 امرأة)، ومنهم مسجونون لم توجه إليهم أي تهمة. هؤلاء كلهم سجناء الظلم والعدوان، وبالتالي لا يستطيع أحد أن يحرم الشعب الفلسطيني حقه في أن يدافع عن أسراه.

■ **لكنك تعرف أننا إذا أسرنا جندياً سيأخذون في اليوم التالي 500 أسير. أنا أسأل هنا عن الجدوى بغض النظر عن المشاعر الشعبية. ونحن نتكلم على قيادة تدير النضال، أو تدير كفاح شعب. أخذنا هذا الأسير وصار قطاع غزة والأراضي المحتلة كلها تحت أسر الاحتلال. كيف درستم جدوى هذه العملية؟**

□ قطاع غزة تحت الحصار، ولم يخرج الاحتلال منه بعد. لا يستطيع أحد أن يذهب إليه إلاً بإذن الاحتلال، ولا يستطيع أحد أن يرسل كيلو سكر إلاً بإذن الاحتلال. فما العمل؟ طبعاً إذا كانت حساباتنا بهذا الشكل لا يمكن لنا على الإطلاق أن نتحرك. لكننا نريد، على الرغم من ذلك، إطلاق أسرى فلسطين من السجون الإسرائيلية. أنا أتصور أن استمرار المقاومة وإجبار العدو على التخلي عن الأسرى هما السبيل الوحيد الذي يجعل هؤلاء يفرج عنهم.

■ **هل نستطيع أن نقول إن نجاح هذه العملية يمكن أن يعكس تغييراً في التكتيك العسكري العملياتي لحركة المقاومة؟**

□ لم يكن موضوع أسر جنود في استراتيجيا المقاومة. وأنا أذكر بأن ثمة أكثر من جندي إسرائيلي تم خطفه في القدس وغيرها من أجل تبادل الأسرى، فهذا التكتيك ليس جديداً. لكن المقاومة الفلسطينية الآن، وخصوصاً كتائب عز الدين القسام، أصبح لديها من القدرة ما يسمح بأن تصنع شيئاً في ساحة المعركة على المستوى العسكري، إلى درجة أنها تواجه موقعاً عسكرياً وتأسر منه جندياً بكفاءة عالية. هذا هو الجديد في موضوع أسر الجندي.

■ **ماذا عن تداعيات الحدث عربياً؟**

□ متى كان العرب يتحركون كوسطاء بين المظلومين الفلسطينيين والهمجية الإسرائيلية؟ العرب موقفهم الطبيعي أن يكونوا إلى جانب شعبهم، وأن يدافعوا عن الشعب الفلسطيني، وأن يكون لهم مواقف ترد العدوان عن الشعب الفلسطيني. للأسف الشديد جميع الذين جاؤوا إلينا كانوا يتوسطون. لا أريد أن أخرج أحداً، لكن دعني أقول، على سبيل المثال، أنا لا أفهم كيف يضغطون على سورية؟ هل سورية هي التي أسرت الجندي؟ هل سورية أوعزت بأسر الجندي؟ سورية لم تفعل شيئاً في هذا الموضوع، فلم حشر سورية في هذه القضية؟ ومع ذلك سورية استعدت لأي تحرك سياسي بشرط واحد هو وقف العدوان. هذا الزمن الرديء يحتاج إلى من يرفع الراية الآن. من يرفع الراية هم هؤلاء الأبطال. يرفعون الراية وهم يعرفون أن أمامهم أمرين: إما أن يثبتوا على قرارهم وإرادتهم فيكون النصر حليفهم، وإما أن يلقوا الله شهداء، وهذا أحب إليهم من الأول. وهذه هي الإشكالية التي لا يستطيع الإسرائيليون من خلالها كسر إرادة هؤلاء الشباب الذين يحبون الموت أكثر مما يحب الإسرائيليون الحياة. وبالتالي هم صامدون، والعالم يستغرب هذا الوضع لأنه لم يفهم معادلة الشهادة ومعادلة ميزان الآخرة في حس هؤلاء الشباب.

طريقة اتخاذ القرارات في حركة "حماس"

■ **هل نفهم أن عملية أسر الجندي الإسرائيلي ليست مجرد مناورة من الجناح العسكري، وإنما هي عملية ضمن استراتيجية شاملة لحركة "حماس"، علماً بأن ثمة أقاويل عن أن الجناح العسكري لـ "حماس" يعمل وحده، ومن دون الارتباط برؤية استراتيجية شاملة تجسدها القيادة السياسية، وأن ضمن ذلك جاءت عملية أسر الجندي؟**

□ عملية أسر الجندي جاءت في إطار سياسة قديمة لكتائب القسام من أجل تبادل الأسرى الموجودين داخل السجون الإسرائيلية.

■ هل المبادرة ما زالت بيد الجناح العسكري، أم أن المستوى السياسي هو الذي ما زال يمسك بالموضوع في الجانب التفاوضي؟

□ لا علاقة هنا بفقدان السيطرة، أو بإمساكها. حركة "حماس"، في النهاية، واحدة، وهناك تكامل واختصاصات يعمل كل واحد منها في مجاله. والموضوع برمته عند العسكريين، بمعنى أنهم يديرون العملية العسكرية حتى في الشكل التفاوضي. لكن ذلك لا يفسر على أنه انشقاق أو تنازع.

■ ما هي طريقة اتخاذ القرار السياسي في "حماس"؟ كيف تأخذون خياراتكم وقراراتكم الاستراتيجية، أكان ذلك في الهدنة أم في العمليات الاستشهادية والمفاوضات والاستفتاء؟

□ هذه قضايا إدارة الصراع وليست قضايا استراتيجية. القضايا الاستراتيجية في النهاية تطبخ على نار هادئة ولا بد من أن يكون فيها نوع من الإجماع داخل الحركة، في مجالس الشورى وهيئاتها التنفيذية. فالشورى حاکمة، وآلياتها تغيرها بحسب أوضاعنا الأمنية والسياسية.

■ لكننا نشهد أحياناً بعض التباينات في وجهات النظر.

□ استراتيجياً ليس ثمة تباينات بالمطلق، مثل الثوابت والكليات وفلسطين التاريخية وتحرير فلسطين، والمقاومة ووحدة الأمة، وكذلك في المواقف السياسية الراهنة. أمّا في الخطاب أو التعبير عن المواقف فنعم، هذا موجود. ذلك بأن المسألة هنا تعود إلى عوامل الوقت والبعد الجغرافي وسرعة التواصل وتشتت الهيئات القيادية، بمعنى أن هناك حيثيات قيادية موجودة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي السجون وفي الخارج، ولكل ظروفه. لكن هناك توافقاً كبيراً في كل قضية من القضايا السياسية الراهنة. والمكتب السياسي هو الذي يدير عملية صنع القرار السياسي في الحركة عند أي مستجد، وعند أي منعطف. لكن التباعد الجغرافي ربما يحدث بعض الإشكاليات، مثلما جرى مؤخراً في السجون، إذ انقطع الاتصال بالإخوة قادة الحركة الأسيرة من "حماس" داخل السجون في فترة إعداد الوثيقة. وربما كان مقصوداً مصادرة أدوات الاتصال، وبالتالي تم الاجتهاد بشكل منفرد في هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال: حينما قررنا المشاركة في الانتخابات التشريعية حصلنا على إجماع مختلف الهيئات في الضفة والقطاع والخارج.

■ هل هذا يعني أن ليس ثمة تعددية أو منابر داخل حركة "حماس"؟

□ لا مطلقاً. الاختلاف غير تعدد الآراء والاجتهاد. والخلافات تكتلات، أمّا تعدد الآراء والاجتهادات فهي ظاهرة صحية لمصلحة إنضاج الرأي وصوابية القرار.

المزاوجة بين المقاومة والحكومة

■ واضح أن حركة "حماس" تنحو نحو معادلة تتأسس على المزاوجة بين موقعها في الحكومة وموقعها في المقاومة. هذا يعيدنا إلى تجربة حزب الله، أو تجربة السلطة في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات. هل تحاول حركة "حماس" أن تكرر هذه المزاوجة؟ وهل تتحمل التداعيات الناشئة عن ذلك؟

□ أريد أن أثبت هنا أن برنامجنا الأساسي كحركة هو أننا حركة مقاومة لها مقتضيات سياسية واجتماعية، وأهم هذه المقتضيات أن ندعم صمود شعبنا الفلسطيني. وجاءت العملية السياسية كلها في هذا الإطار لأننا نريد أن

ندعم صمود شعبنا، وبالتالي نريد ألا يكون هناك مساوئ في السلطة، وألا يكون هناك محسوبية ولا قوانين تضر بمستقبله، وألا يكون هناك ما يحرم شعبنا حقه في المقاومة، وأن يحافظ شعبنا على مقاومته وعلى حقوقه. القضية الثانية كان تقديرنا أننا في مرحلة تحرر وطني وأن السلطة هي في مربع البرنامج الآخر، وليس في مربع المقاومة. لكننا دخلنا الحكومة للإنقاذ بتفويض شعبي. لهذا لم نجد بداً من أن ندير هذه العملية. وهذا يعني بوضوح أننا سنزواج بين المقاومة والحكم، وسنجمع السلطة والمقاومة على الرغم من ضجيج العالم وحصار الحكومة. وهكذا أفشلنا مشروع الخلاف والاحتراق الداخلي، ونجحت مساعي التوافق الوطني. وأعتقد أن قصة الجندي لم تكن هي البادئة. فقبل أسبوع كان يوجد حشد ضخم جداً من الدبابات الإسرائيلية حول قطاع غزة. وكان ثمة خطة لاعتقال بعض الوزراء وأعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية كي يحدث فراغ دستوري، ثم تسقط الحكومة. نحن سنبقى في مربع المقاومة، وسندير هذه الحكومة حتى نهاية الفترة، وسنحاول جهدنا لدعم صمود شعبنا الذي له وحده الخيار في نهاية الفترة الانتخابية. وأعتقد أن المزاجية ستبقى موجودة حتى نبني دولة مستقلة ونجعل شعبنا حراً كبقية الشعوب، وهذا يحتاج منا إلى ثمن غال.

■ واضح أن الاستراتيجية الإسرائيلية تتجه نحو إسقاط هذه الحكومة. لكن هذا الأمر يضع إسرائيل أمام خيارين: إما إعادة احتلال قطاع غزة، وهذا له تبعات سياسية وعسكرية كبيرة جداً، وإما إحداث فراغ وبالتالي الفوضى، وهذا سينعكس سلباً على إسرائيل. كيف تقومون تداعيات هذا العدوان العسكري؟ وما هي آفاقه المستقبلية؟

□ لا شك في أن إسرائيل لا تريد إسقاط السلطة الفلسطينية، ولو أرادت ففي استطاعتها ذلك. هي تريد الحفاظ على السلطة لأنها حتى اللحظة تعتقد أن ثمة مصلحة لها فيها. ولو كان فيها ضرر استراتيجي لما أبقته فيها حياً. السلطة الفلسطينية أتاحت فرصة لإسرائيل كي تحقق معظم الأهداف التي تريدها من دون مقابل، لأنها لم تتخل عن أي صلاحية من صلاحيات الاحتلال، لا على الأرض ولا في السماء ولا في باطن الأرض ولا في أي جزء، ولا حتى على الشعب. في الوقت نفسه تخلت إسرائيل عن جميع هذه المسؤوليات وتركته على عاتق السلطة الفلسطينية التي تناشد ليل نهار الشعوب المتبرعة كي تبقى في مكانها. ولذلك لن تزيل إسرائيل السلطة الفلسطينية. وهي الآن تحتل الضفة الغربية ولا تزال السلطة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فأقول إن إسرائيل لن تستطيع أن تعيد احتلال القطاع ولن تخوض هذه التجربة. إسرائيل تعرف أن هناك ثمناً باهظاً ستدفعه إذا دخلت قطاع غزة. وبعد ذلك لن تستطيع الإجابة عن السؤال التالي: ثم ماذا بعد؟ ولذلك تقف إسرائيل على الحدود وتقصف قطاع غزة من بعيد وتحاول أن تدمر بنيته التحتية من دون أن تهاجمه. ■

(*) نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس". وقد جرى هذا الحوار في دمشق في جلستين: الأولى في 2006/6/24، والثانية في 2006/7/4.

(**) كاتب فلسطيني مقيم بدمشق. وقد شاركه في الحوار عبده الأسدي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx